

الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والتحديات للجامعات المحلية في الدول العربية

خضير بن سعود الخضير

قسم الدراسات العامة - جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

ملخص البحث: قد يتفق الجميع على أن لكل شيء ضداً وأن لكل وجه إيجابي لعمل معين قد يكون له وجهاً سلبياً، وإذا كان الوجه السليبي قد يشكل تحدياً فعلى الفرد التعامل معه بحكمة لكي يحقق منه شيئاً إيجابياً، فانضمام العديد من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية لا شك بأن له إيجابيات كثيرة منها الاحتكاك بالآخر عن طريق تبادل السلع والخدمات والاستفادة من خبرات الدول الأخرى الأعضاء الأكثر تقدماً في المنظمة.

إن من إيجابيات الانضمام إلى المنظمة تجعل أماننا تحديات يجب علينا أن نتعامل معها بكل استعداد ويقظة وبذل الجهود لتحسين منتجاتنا سواء كانت سلعاً في الأسواق أو خدمات أخرى كالتعليم الذي هو موضوع ورقة العمل هذه.

إن منظمة التجارة العالمية تؤكد على عدم وجود الحواجز على كل ما هو مصنع أو منتج، والتعليم هو الآخر يعتبر الآن سلعة ذات سعر يحدده مستوى جودة المخرجات، وانطلاقاً من هذا التوجه فإن منطقة عالمنا العربي سوف تنتشر بها الجامعات الغربية من الدول الأعضاء بالمنظمة، وتأتي تلك الجامعات بخبراتها وجودة برامجها وقدرتها على التنظيم والاهتمام بإرضاء ذوي العلاقة من أولياء الأمور والطلاب والأساتذة وبيئة أكاديمية ذات منطلق مشجع واهتمام بالمظهر العام للحرم الجامعي، وكوادر إدارية مؤهلة، وكل هذه الأمور تشكل تحديات كبيرة لجامعاتنا العربية. فهل يا ترى تستطيع جامعاتنا أن تكون على مستوى التحدي؟ أو أن تتفوق وتتكفىء وتزاجع ومن ثم تصبح جامعات من الدرجة الثانية أو الثالثة في أوطانها.

إن ورقة العمل هذه تبحث في مجال تلك التحديات ومدى قدرة جامعاتنا على التعامل معها من منطلق إيجابي يعود عليها بالتطور والقدرة على المنافسة والصمود ولاشك بأن استثمار التحديات والسلبيات في تحقيق تفوق ونجاحات هو قمة في الإنجاز وتحقيق الذات.

مقدمة:

تسعى الدول لتوفير الموارد البشرية المؤهلة لكي تكون لها عوناً لتحقيق ما تشده من التنمية الشاملة التي تزيد من الرفاه والازدهار لأفراد المجتمع، ولعل الآلية الوحيدة لتوفير مثل هذه الكوادر هي وجود نظام تعليمي عالٍ متميز يأخذ بالحسبان الجودة في برامجها من جهة وموائمة مخرجاته لسوق العمل من جهة أخرى، ويعرف التعليم العالي من هذا المنطلق بأنه " مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعه ومستوياته رعاية لذوي الكفاية والنبوغ وشحذاً لمواهبهم وسداً لحاجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله مما يسائر التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغاياتها النبيلة"¹. ويعتمد التعليم العالي في تحقيق أهدافه على عدد من المؤسسات التعليمية والتي يطلق عليها " الجامعات " التي يسند إليها وظائف متعددة تصل من خلالها إلى ما هو مطلوب للمشاركة من جانبها على عدد من الأصعدة التي يحتاج إليها المجتمع. إن سرعة التغيير والتحديات التي تواجه المجتمع المعاصر تفرض بكل تأكيد على التعليم العالي أهدافاً وخططاً وبرامج، وربما كان أكبر هذه التحديات كما يجمع المفكرون هي التحديات الثقافية التي تتزايد معها الفجوة بين ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي وما تتصف به هذه التحديات من سرعة في الحركة وقوة في المواجهة وتعدد في الأبعاد، ويلخص أحد المفكرين هذه التحديات وعلاقتها بالتعليم العالي بقوله " إن التغييرات

1- وزارة التعليم العالي، التقرير الوطني الشامل عن التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، الرياض ١٩٩٩م-٢٠٠٠م، صفحة ٣.

السريعة الهائلة في مختلف مجالات المعرفة، وضرورة الإحاطة قدر الإمكان وسهولة الخضوع لتأثيرها (العولمة - وغزو الجامعات الأجنبية الغربية) والانقياد لها بفعل وسائل الإعلام الحديثة والحاجة في الوقت ذاته إلى متابعة التقدم العلمي والتكنولوجي والحضاري في العالم بكل مستحدثاته ومستحدثاته، فمع الاحتفاظ بالهوية الثقافية العربية الإسلامية، كلها أمور تستدعي تجنيد كل القوى الاجتماعية والنظم والمؤسسات (الجامعات) والموارد البشرية والاجتماعية لمواجهة هذه التحديات، ولكن يبقى دور التعليم العالي مع ذلك بارزاً بحكم طبيعة رسالته في المجتمع، وهي رسالة تهتم بالتعليم الأكاديمي التخصصي الدقيق من ناحية وبالثقافة الانسانية الرفيعة من ناحية أخرى، وهذا هو الهدف المثالي الأصلح الذي يجب أن يعمل التعليم العالي على تحقيقه " ٢

ولكن هذا التوجه قد يكون من صميم المؤتمرات التي تسعى إلى تطوير التعليم العالي في الوطن العربي ولعل هذا المؤتمر هو أحد الآليات للأخذ بالتعليم العالي إلى ما يجب أن يكون عليه من القدرة على مواجهة التحديات المختلفة التي إذا لم تؤخذ بشأنها التوصيات والقرارات اللازمة فإن التعليم العالي في الوطن العربي سوف يبقى غير قادر على المنافسة في عالمنا المعاصر والذي يتسم بطابع العولمة والتشابكات الاقتصادية من خلال اتفاقيات اقتصادية ذات تأثير على التعليم في الأقطار المختلفة.

الجامعة، المفهوم والمهام:

إن الجامعة بمفهومها الحديث، ووظائفها المتعددة لم تكن وليدة اليوم، ولا أمس القريب، وإنما جاءت نتيجة لتاريخ طويل ترك من خلفه جذوراً، وفكراً، وعملاً، وممارسات. ولذلك فإن كلمة " جامعة " في اللغة العربية اسم فاعل من " جمع " ولو تأملنا مفهوم الجامعة في الوقت الحاضر، لوجدنا أنها المكان الذي يجمع الأشخاص لإنجاز أعمال، ووظائف شتى . والجامعة بمعناها الواسع " لا تعني مكاناً لتعليم شريحة من الأفراد الكبار، الذين أكملوا مستوى معيناً من التعليم، وإنما تعني مكان الاجتماع، وتعني أداء الشيء جماعياً كما في القول الصلاة جامعة " ٣

وإذا عدنا إلى كلمة جامعة (university) باللغة الإنجليزية نجد أنها تعني المجموعة، والجماعة وكل هذه المعاني تعطينا معنى الاجتماع لغرض معين ؛

أما مرسي فيقول " وتعتبر الكلمة العربية " جامعة " ترجمة دقيقة للكلمة الإنجليزية المرادفة لها لأنها من مدلولها تعني التجمع والتجميع " ٥

أما عن تطور الجامعة، واكتسابها لمفهومها الحالي فيشير الجلال " إلى أنه جاء انطلاقاً من الممارسات القديمة جداً التي ترجع إلى ما قبل الميلاد، واستمرت، وقويت حتى انتشار التعليم الجامعي الحديث من اجتماع طلاب العلم وأساتذتهم في جامعة واحدة لغرض طلب العلم، ونشره، وتوسيع حدوده في استقلالية تامة، ومبادرة خاصة. " ٦

2- رشدي أحمد ومحمد بن سليمان البندري، التعليم الجامعي، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٤م ص ٤٣

3- عبدالعزيز السنبلي ونور الدين عبدالجواد: الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربية في مجال خدمة المجتمع، مكتب التربية العربي، الرياض ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣م، ص ٣٤.

4- عبدالعزيز السنبلي ونور الدين عبدالجواد: المصدر السابق، ص ٣٤.

5- محمد منير مرسي: التعليم الجامعي المعاصر، قضاياها واتجاهاتها، القاهرة دار النهضة ١٩٧٧م، ص ١٠.

6- عبدالعزيز الجلال: تطور الجامعة من منظور تاريخي مقارنة، مؤتمر رسالة الجامعة، جامعة الرياض، ذو القعدة ١٣٩٤هـ، ص ٣

ولعل أقدم هذه المؤسسات والجمعيات، التي أفرزت لنا فكرة الجامعة، هي المؤسسات الهندية القديمة التي كانت تعرف آنذاك " بمدارس الغاية " التي بدأت منذ أكثر من ١٥٠٠ عام قبل الميلاد، وهي تلك الأمكنة التي تبعث على التأمل، والخلوة، والمناقشات الفلسفية، حيث الهدوء والتفرغ . ومن الملاحظ أن هذه المدارس لم تشكل أصلاً تاريخياً لنشأة الجامعة فحسب، وإنما أمدتها بصبغة الانقطاع والعزلة التي لازمت فكرة الجامعة حتى وقت قريب. ونشأت في مصر القديمة مدارس تعني بدراسات الأدب، والنواحي المهنية والفنية. ومن هذه المدارس " ممفيس، وطيبة، وهليوبولس " التي تتلمذ فيها العديد من رجالات اليونان، ومنهم أفلاطون الذي أنشأ بدوره أكاديمية أفلاطون في أثينا، وهي تعكس مفهوم الجامعة الذي أشرنا إليه من حيث تركيز الدراسة على موضوعات معينة.

ولعلّ من المفيد، بمناسبة الحديث عن تسلسل نشأة الجامعة تاريخياً، أن نذكر ما أسهم به الإسلام في هذا المجال، فقد حثّ الإسلام على طلب العلم، والاستزادة منه، والتغرب في سبيله. ولذلك فإن تأسيس بيت الحكمة في بغداد في عهد المأمون دليل قوي على اهتمام قادة الدولة الإسلامية بمفهوم الجامعة ورسالتها، وكذلك أنشئت في مصر دار الحكمة، وبعد ذلك انتشر في العالم الإسلامي ما عرف بالمدارس النظامية في القرن الهجري. ويشير (السنبل) وزميله إلى أن " أولى الجامعات الأوروبية التي أنشئت في أوروبا على غرار المؤسسات الإسلامية هي جامعة بولونيا بإيطاليا في القرن الحادي عشر، ثم انطلقت حركة الجامعات في أوروبا متأثرة بتراث الماضي. "

ذكرنا فيما سبق أن من اهتمامات الجامعة العديد من القضايا التي تهتم المجتمع. وكان من هذه القضايا التي ترى الجامعة ضرورة المشاركة فيها هي تزويد المجتمع بالطاقات البشرية المؤهلة بشتى أوجه المعرفة العامة والمتخصصة، ومساعدة الأفراد على مواجهة المشكلات الحياتية، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. كما أن عليها مهمة تطوير المجتمع من خلال الأبحاث التي تعالج المشكلات والمعوقات التي تعترض طريق التنمية. كما تشمل اهتماماتها التطوير للمنتسبين إليها من طلاب، وأساتذة، وباحثين، بما تمدهم به من أفكار جديدة في مجالات تخصصاتهم وغيرها في مجال التطور المعرفي والتقني . إلا أن هذه الأمور والقضايا التي تضطلع بها الجامعة في الوقت الحاضر ليست كالمهام التي كانت تؤديها الجامعات الحديثة عند بداية نشأتها في القرون الوسطى، حيث يؤكد نيومان (Newman) مؤسس جامعة دبلن في كتابه فكرة الجامعة " إن للجامعة وظيفة واحدة هي المعرفة فقط، وتقديمها إلى نخبة ممتازة من طلابها " ٧

أما من حيث ضرورة مشاركتها في مجالات التنمية - وخاصة في توفير الموارد البشرية المؤهلة للمجتمع - فلعل طبيعة نشأة الجامعات في الماضي مستقلة، وتابعة للكنائس والاديرة ودور العبادة، وذات اتجاهات فلسفية وتأملية، جعلت من الطبيعي صعوبة التدخل في برامجها، وتوجيه طلابها، واختيار أعضاء هيئة التدريس فيها. وعن ذلك يقول هلسي (Halsey): " وهذا الأصل هو الذي يفسر لنا لماذا جامعات اليوم بطيئة الاستجابة للتغير الاجتماعي، إذ يعود ذلك إلى ان الجامعات القديمة لم تنشأ ملتزمة مع النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع " ٨

أما بلفور (Balfour) فيقول : " وإنما ظهرت الجامعات ملتزمة مع المؤسسات الدينية، وحتى مطلع القرن الثامن عشر فإن أغلبية حرجي الجامعات الأوروبية من رجال الدين. " ٩

7- محمد أحمد الرشيد : التعليم العالي وسوق العمل ، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، روى مستقبلية، الجزء الأول ، ٢٥ - ٢٨ شوال ١٤١٨ هـ ، ص ٢٣.

Halsey, H.A.: The Changing Functions of Universities in Education, Economy and Society. -8

Edited by A.H. Halsey and others. The Free Press of Glencoe, New York, 1963, p.475.

Balfour, G : The Educational System of Great Britain and Ireland. Clarendon Press, Oxford, 1960, p.55 - 9

إلا أن هذه الجامعة قد تحولت — لظروف معينة اقتصادية، وسياسية — عن هذا التوجه الانعزالي، والهبوط من برجها العاجي مرغمة، وبعد شدّ وجذب، كي تسهم في خدمة المجتمع، ولذلك فقد بدأت مسؤولية الجامعات وأهدافها تتمحور حول ثلاث نقاط أساسية، هي:

١. التعليم، ويعني تزويد الأفراد بالخبرات والمعلومات، وتهيئتهم لخدمة المجتمع في شتى متطلباته النظرية، والعملية، والتثقيفية وغيرها.

٢. البحث العلمي، ويعني إسهام الجامعة في البحوث ذات الطابع التطبيقي، وهو التوصل إلى الحلول المناسبة للمشكلات الفنية التي تواجه المجتمع.

٣. الخدمة العامة، وتعني اهتمام الجامعة بتزويد الأفراد في المجتمع بالمعلومات المستجدة في المجالات المختلفة التي تهتم المواطنين من خلال المؤتمرات والندوات والمحاضرات التي تزودهم بالمعارف، وكذلك من خلال الدورات الدراسية ذات الطابع التدريبي.

ويقول (نيومان) في هذا السياق: "إن الجامعة هي قوة الدفاع عن المعرفة، والعلوم، والحقائق، والمعارف التي تمكن من الوصول إلى الكشوف والتجارب والبحوث والحوار العلمي وهي التي ترسم الطريق للعقل نحو التفكير الصحيح".^{١٠}

أما (التركي) فقد بين أن للجامعة في العالم الإسلامي ثلاثة أهداف هي: ١١

١. هدف حضاري عام يتعلق بتحقيق أصالة الأمة، وإيقاظ روح النهضة فيها. والإسلام هو المركز الذي يجب أن يدور حوله، وينهل منه كل طالب جامعي إيجابياً.

٢. هدف تعليمي يختص بتخريج قادة ومعلمين، قادرين على حمل الراية في زرع المعرفة الإنسانية المختلفة.

٣. هدف تدريبي عقلي، أي تمرين طلاب الجامعة على أسلوب البحث العلمي، وكيفية علاج المشكلات الاجتماعية، والأخذ بيد أوطانهم — بالتالي — إلى المشاركة الإيجابية في سياق المعارف الحديثة.

وتأكيداً لهذا يقول (مرسي): "لقد انقضى إلى الأبد ذلك العصر الذي كانت الجامعة تستطيع فيه أن تعلق أبوابها على نفسها وأن ينزل علماؤها عن الحياة من حوْلهم وأن يعيشوا في أبراجهم العاجية يجرون أبحاثهم وأفكارهم في أمور بعيدة عن المجتمع وعن حاجات أفرادهم، ومشكلات الحياة من حوْلهم" ١٢

وفي دراسة لـ (بوظانة) حول التعليم العالي وعدم وجود الرابطة بينه وبين سوق العمل يشير إلى " أن هذه هي إحدى المشكلات، خاصة في المنطقة العربية، حيث يلاحظ الانفصال بوضوح بين الجانبين. وتوضح الدراسة أن إشكالية العلاقة بين التعليم العالي وعالم العمل تمثل في قدرة مؤسسات الإنتاج على استيعاب المستحدثات التكنولوجية بشكل أكبر وأسرع من مؤسسات التعليم العالي، لكون المؤسسات الأخيرة تتميز بنوع من النزعة الكلاسيكية المحافظة، التي قد تكون من الأسباب الرئيسة في بطء عمليات التغيير والتطوير، التي تحدث في تشكيل سياسات التعليم العالي وأهدافه وبرامجه. ويشير (بوظانة) إلى أن السياسات المطبقة يغلب فيها التوجه إلى التخصصات النظرية، مما يمثل جانباً من عدم الموازنة بين مخرجات التعليم العالي

10 - Clark Kerr : The Uses of the University, New York, Harper & Row Publishers, 1975, P 2

11 عبدالله التركي : الجامعة والمجتمع ، مجلة الفيصل ، الرياض السنة الثالثة ربيع الثاني ١٤٠٠هـ ، ص ٧٦/٧٧.

12 - محمد عبدالعليم مرسي: التعليم العالي ومسؤولياته في تنمية دول الخليج العربي ، دراسة تحليلية تربوية لأعمال الندوة الفكرية الأولى لرؤساء ومديري الجامعات الخليجية

١٢-٩ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ -٤ يناير ١٩٨٢ م ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ص٢٩.

ومتطلبات سوق العمل. كما تركز هذه السياسات على تقديم الخدمات للطلبة النظاميين، مما يجد من دور الجامعات في تقديم خدمات التعليم المستمر وإعادة تأهيل القوى العاملة. وأبرزت الدراسة أن بنى وهياكل التعليم العالي العربي التقليدية لا تتجاوب مع البنى المتعددة للقوى العاملة، وهيكلها السريع والاستجابة للتطورات والمستجدات في عالم الانتاج والخدمات " ١٣

أما (الكيسي والقنبر) فقد تناولوا في دراسة لهما دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع وأشارا إلى " أن ظواهر الأزمة التعليمية على مستوى التعليم الجامعي والعالي فيما يتصل بالتنمية الاقتصادية للمجتمعات العربية، سواء في رفع مستوى المعرفة أم المهارة أم القيم أم القيام بعملية البحث العلمي وإعداد الباحثين ورفع كفاءتهم وتقديم الخدمات الفنية والتدريب المهني والاستشارات لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة. وتؤكد الدراسة أن هذه الأزمة في تعليمنا الجامعي هي أزمة نمو، وأن سبيل خروجنا منها هو العمل على تحسين أداء نظام التعليم العالي تعليمياً وبنحاً وخدمة، ويتطلب ذلك تخطيطاً منهجياً لممارسة الإصلاح في وظيفة السياسة العامة للمجتمع، ويستدعي من الجامعات أن تراجع بشكل جذري وشامل أصول سياساتها وحطتها وبرامجها " ١٤

ويناقش روبرت ماينارد (Maynard) في كتابه التعليم العالي في أمريكا بشكل عام حيث يرى " أن هذه المشكلة تتعلق بمجدلية العلاقة بين وظيفة الجامعة الساعية إلى المعرفة بمحد ذاتها وبين وظيفتها في إعداد طلبتها للحياة العملية. ويشير إلى أن الحياة العملية فرضت على التعليم العالي نمطاً من المناهج والتعليم المنحصر كلياً في التدريب والإعداد المهني متبعداً بذلك عن المهمة الأساسية للجامعات وهي التعليم، وفاضلاً بين فروع المعرفة ومهمشاً البحث والإبداع العقلي والابتكار وتطوير القدرات على الخلق والتطوير. ويتحدث بعد ذلك عن مشكلة البحث العلمي ودور الإبداع العقلي، ثم يصل إلى أن المهمة الأساسية لأي تعليم عال هي تعليم الإنسان كيفية الاستخدام الحر والخلاق لقدراته العقلية ومعارفه التي يحصل عليها في التعليم العالي " ١٥

أما عن ضرورة الارتباط الوثيق بين الجامعة والمجتمع، والعمل على تنميته وتطوره، والواجبات التي لا بد للجامعة من تأديتها للمجتمع، يقول هنري نيومان في سلسلة من المحاضرات بعنوان عمل الجامعة (The business of the university) إن الجامعة لا بد وأن تخدم المجتمع في شتى المجالات وعلى جميع المستويات المحلي والوطني والعالمي ١٦

ويرى (البصام) أن دور الجامعات لا بد وأن يتزايد في التنمية العامة للمجتمع ويقول " إن هذه المؤسسات التعليمية (الجامعات) لا بد أن يزداد دور إسهامها في التنمية الشاملة للمجتمع، وعليه بإمكاننا تحديد وظائفها من ثلاثة أبعاد، باعتبارها المولدة للمعرفة وكما مراكز ابتكار وأخيراً كمؤسسات خدمات تسهل عمليات التغيير والإثراء وتنهض بها " ١٧

ولعل هذه الوظائف للجامعة وفق ما ذكره (البصام) تعطي بدءاً جديداً لمفهوم الجامعة وعلاقتها بالمجتمع، وصلتها الوثيقة بمجال تنميته وتطوره وتحسينه. أم آدموند بروك (Brook) فيرى أن علاقة الجامعة بالمجتمع هي " علاقة شراكة لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض ولا تتوقف هذه الشراكة بين الجامعة والأفراد الموجودين الأحياء، ولكنها علاقة تربط هؤلاء

13 - عبدالله بويطانة: تقوية الروابط بين التعليم العالي وعالم العمل، مجلة التربية الجديدة، تونس عدد ٤٩ سنة ١٧، ١٩٩٠، ص ٣٩ - ٥٥.

14 عبدالله الكيسي وعمود قنبر: دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع، وقائع المؤتمر العلمي المصاحب للدورة الرابعة والعشرين لمجلس اتحاد الجامعات العربية، قطر ١٩٩١م، ص ١٧، ٣٢.

15 بسام العربي: مشكلات التعليم العالي، دراسة المجلد الثاني والعشرين (أ) ١٤١٦هـ العدد السادس، ص ٣٥٧٣.

Jaroslav Pelican: The idea of the university A reexamination Yale University -Plan, New Haven and London, 16 1992, P.138.

17 - دار البصام: الاتجاهات المستقبلية للتعليم، مجلة العربية للتربية - المجلد السابع عشر، العدد الأول، يونيو ١٩٩٧م، ص ٢٢٥

الأحياء. من قبلهم وكذلك تربط هؤلاء الأحياء بالجيل القادم " ١٨ ومن هنا يتضح لنا الدور الذي يجب أن تلعبه الجامعة في دور حياة الأمة.

ولعل وظيفة الجامعة لا تنحصر بهذه الوظائف الثلاث التي سبقت الإشارة إليها ولكن من الممكن أن تصل إلى عشر وظائف وهي: توفير التعليم لخريجي المدارس الثانوية، ومتابعة البحوث، والمساعدة في إعداد الطاقة البشرية للمجتمع، وتوفير تعليم وتدريب مميزين من حيث المهارات والتخصص وإيقاظ ملكة التنافس في المجالات الاقتصادية، وتوفير الحراك الاجتماعي، وتقديم خدمات للمجتمعات المحيطة، وتوفير البحث وتحقيق تكافؤ الفرص، وإعداد الرجال والنساء للأدوار القيادية.

تغير دور مؤسسات التعليم العالي:

أشرنا فيما سبق عن دور للجامعات يتلخص في عدد من الوظائف، وعلى الرغم من أن هذا الدور هو محور وظائف الجامعات الأساسية إلا أن طبيعة هذا الدور قد بدأت تتغير. حيث أنه لم يعد الهدف الأساسي تعزيز التركيز على نشر المعرفة وتكديس مجلداتها في المكتبات وتخريج كوادر الباحثين، ولكن الأمر في الواقع بدأ يتجاوز ذلك، فالمتغيرات الجديدة في عالمنا المعاصر بدأت تفرض على الجامعات أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من العالم الخارجي وذلك بسبب عدد من العوامل الجديدة التي أخذت تشكل البنيان الاجتماعي والاقتصادي والمعرفي لهذا العالم الذي ينظر إليه بأنه بدأ وكأنه قرية صغيرة نتيجة لظاهرة العولمة والتفاعل النشط بين المجتمعات وهذه المتغيرات بلا شك أنها تشكل ضغطاً على المؤسسات الجامعية في عالمنا العربي حيث لم تعد الجامعات تزود الدارسين بمصادر المعرفة فقط. ولكن يجب أن تفعل ذلك من خلال نقل التقنية من داخل الحرم الجامعي إلى قطاعات الانتاج في المجتمع، بمعنى آخر أن الجامعات عليها أن تهيء هذه الكوادر إلى الخروج إلى ميدان العمل مسلحين بما يتطلبه الوقت الراهن من كوادر مؤهلة ليست فقط بمعلومات نظرية ولكن بمهارات وقدرة على التحليل وإيجاد الحلول للمشكلات العملية التي لم يعد أي مجتمع غني عن استعمالها في حياته اليومية، وسيكون لذلك التأهيل الأكاديمي العلمي أثر في ربط مؤسسات الجامعات بمختلف قطاعات المجتمع من جهة وتلبية ما يتطلبه السوق من جهة أخرى. ولعل هذا التأثير المطلوب من الجامعات في سوق العمل الداخلي أو الخارجي لا يتأتى إلا من خلال إطار جديد يعنى بتأهيل الخريجين لمواجهة التحديات المستقبلية وتوفير موارد البحث مع الحرية الكاملة للجامعات بالمفهوم الشامل لاتخاذ القرار ومسيرة التغيير والمرونة وتوفير الموارد البشرية والمادية المطلوبة والقدرة على تعزيز مصادر المعرفة المختلفة للطالب، وتأكيدهم لذلك يقول أبو غزالة " في وقتنا الحاضر لم يعد الأمر يقتصر على دراسة كتاب مهم أو الحصول على المقال الأساسي في باب معين، هذه أشياء أصبحت من الماضي من الناحية العملية، ليس هناك شيء يحتاجه الطالب ولا يمكنه الحصول عليه من خلال وسائل الاتصالات الحديثة، هذا الوضع الجديد سيغير من الصورة التقليدية للتعليم العالي ومن الوسائل التي كان يتم من خلالها الحصول على المعرفة " ١٩

العولمة وأثرها في تراكم المعرفة والتقنية:

لا يوجد اتفاق على تعريف العولمة، فكل تعريف يركز على جانب من جوانبها المتعددة ولكننا سوف نسوق عدد من التعريفات ذات الصلة بموضوع بحثنا وهو ما يتعلق بالخدمات والتي نرى أن التعليم جزء منها حيث يرى الناصر بأن العولمة " هي التوجه الايدولوجي للبرالية الجديدة و التي تركز على قوانين السوق والحرية المطلقة في انتقال البضائع والأموال

18 - المصدر السابق ، ص ١٣٩.

19 - طلال أبو غزالة، تحرير الخدمات المهنية وانعكاساتها على التعليم العالي، (محاضرة) الجامعة الأردنية، كلية الحقوق، ١ آذار ١٩٩٨م.

والأشخاص والمعلومات (الناحية التعليمية والثقافية) في الاقتصاد وعلى فكرة الديمقراطية في البعد السياسي، وعلى مفهوم الحرية شبه المطلقة والمساواة التماثلية في البعد الاجتماعي، ففي نظام عالمي يشمل المجالات السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية كما يشمل مجال التسويق والمبادلات والاتصال " ٢٠. أما ساندرا تايلور فتعرف العولمة بأنها " الفكرة الأساسية التي يحاول بها واضعو النظريات الاجتماعية أن يفهموا ويفسروا كيفية انتقال المجتمع الانساني إلى الألفية الثالثة " ٢١ ويعرف إدوارد لتوك العولمة بأنها " انصهار العدد الهائل من الاقتصاديات المحلية والإقليمية والوطنية في اقتصاد عالمي شمولي واحد، لا مكان فيه للحاملين.. بل يقوده أولئك الذين يقدرون على المواجهة " ٢٢

ويعرف الأطرش العولمة بأنها " اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق وتالياً خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية إلى الانحسار الكبير في سياسة الدولة، وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة عابرة القارات " ٢٣ .

التعليم العالي في الدول العربية:

ليست جامعاتنا في الوطن العربي - والتي يبلغ عددها في الوقت الحاضر ٢٤٠ جامعة تقريباً- تحت ضغوط شديدة من التحدي والانتقادات حيث لا يخلو من مقال أو بحث في مجال التعليم العالي إلا وتكون الجامعات في بؤرة الواقع السليبي، فهي تعاني من عدد من المعوقات والتي نذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر- التالي:

١. محدودية القدرة على الاستيعاب:

إن التعليم العالي في العالم العربي من خلال مؤسساته الجامعية المختلفة لا يزال تعليمياً للخاصة ولم يصبح تعليمياً للعام، فمدلات الالتحاق بالتعليم العالي في الدول العربية منخفضة جداً إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول الأكثر نمواً. بينما كان معدل الالتحاق بالتعليم العالي عام ١٩٩٧م لم يتجاوز نسبة ١٤,٩٪ فقد بلغ في الدول المتقدمة عدد الملتحقين ب ٦١,١٪ من عدد الراغبين في الالتحاق. وفيما يلي مقارنة لاستيعاب الطلاب بمرحلة التعليم العالي في بعض الدول بالنسبة للسكان:

الدولة	عدد الطلاب بالنسبة للجامعة الواحدة
الأردن	١٠٧ آلاف طالب
الصين	١٠٩ آلاف طالب
اليابان	١١٢ ألف طالب
بنجلاديش	١٢٣ ألف طالب
الهند	١٢٤ ألف طالب
الامارات	٢٠٠ ألف طالب
السعودية	٢٠٠ ألف طالب (إذا اعتبرنا الجامعات الجديدة)

20 - إبراهيم الناصر، العولمة - مقاومة واستثمار، كتاب البيان، الرياض، ١٤٢٦هـ، ص ٦-٧.

21 - ليميا محمد أحمد السيد، العولمة ورسالة الجامعة، رؤية مستقبلية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٢م ص ٣٣.

22 - نورة السعيد، حوار حول (آثار العولمة على تنمية المجتمع المسلم، لقاء على شبكة الفجر).

23 - محمد محوظ، العولمة وتحولات العالم، المركز العربي الثقافي، مكتبة النيل والفرات، الدار البيضاء، ٢٠٠٣م، ص ١٤.

أما من حيث المنتظمين في الجامعات فتأتي الولايات المتحدة في المركز الأول بـ ١٤٣٥٠٠٠٠ طالب ثم الهند ٥٧٠٠٠٠٠ طالب ثم روسيا ٣٥٩٧٠٠٠ طالب ثم الصين ٣١٧٤٠٠٠ طالب ثم تأتي اليابان ٣١٣٦٨٣٤ طالب. أما من حيث عدد الطلاب المقبولين في الجامعة الواحدة فتحل الجامعات الهندية خمسة مراكز عالمية من بين أكبر عشرة في العالم، فجامعة كاييوشوار مثلاً تأتي في المركز الأول عالمياً بقبولها نصف مليون طالب هذا العام ٢٠٠٧م وهو ما يوازي عدد الخريجين في العالم العربي أجمع، في حين تأتي جامعة كلكتا في المركز الثاني بـ ٣٠٠٠٠٠ طالب، ثم جامعة باريس بـ ٢٧٩٩٧٨ طالب، ثم جامعة المكسيك الوطنية ٢٦٩٠٠٠ طالب وتأتي جامعة بومي في المركز الخامس بـ ٢٦٢٣٥٠ طالب. ٢٤.

٢. تدني جودة التعليم العالي:

يعود تدني الجودة في جامعات الوطن العربي إلى عدم التوسع في فتح أبوابها (الجامعات) لاستيعاب أفواج الطلاب المتنامية مما يؤدي إلى اكتظاظ الأقسام والشعب بسبب الطلب على التعليم العالي، الناتج عن تزايد عدد السكان، فمعدل النمو السكاني في الدول العربية يتراوح بين ٢,٥٪ و ٣,٥٪ بالمقارنة مع المعدل العالمي الذي لا يتجاوز ١,٥٪ وهذا يعني بطبيعة الحال أن عدد سكان الأمة العربية يتضاعف ثلاث مرات كل عشرين سنة، وأن ٦٠٪ من السكان تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة. ولكنهم منهم الرغبة في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي. أضف إلى ذلك بأن أغلبية أعضاء هيئة التدريس لا يحصلون على دورات تأهيلية في طرق وأساليب التدريس للمستوى الجامعي، بالإضافة إلى انعدام العلاقة بين الأستاذ الجامعي والطالب. والعديد من الجامعات لا تتطلب تحديد ساعات مكتبية حيث يلتقي الطلاب بأساتذتهم، وعن طرق التدريس المتبعة في أغلب الجامعات هي تلك الطرق التقليدية التي هي في الغالب إلقاء محاضرات يحفظها الطلاب ويعيدون كتابتها على ورقة الامتحان في نهاية العام الدراسي. إضافة لعدم توفر التجهيزات والمختبرات الضرورية، ومما يؤكد ذلك كلفة الطالب السنوية المتدنية التي تبلغ ٣٦٠ دولاراً مقابل ٦٥٠٠ دولاراً في الدول المتقدمة. وفي عام ١٩٩٧م كان عدد الجامعات العربية ٢٤٠ جامعة في الوطن العربي تأسست فيها ١٠٨ جامعات في فترة الخمسة عشر عاماً الممتدة من ١٩٨١م - ١٩٩٦م، والأغلبية الساحقة من هذه الجامعات تفتقر إلى التجهيزات الضرورية. وتكاد لا تستحق أن تسمى جامعات، وكثير منها أنشئ لغاية الربح فقط.

٣. ثقافة السلطة:

تعاني مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي من ثقافة السلطة التي هي امتداد من السلطة التي كان يمارسها الأساتذة في المدارس الابتدائية والثانوية وكذلك سلطة تعليمية أكاديمية حيث أن كل ما يقرره الأستاذ من مادة لا ينازعه به أحد سواء من حيث المحتوى أو العرض، وهذه بطبيعة الحال ثقافة لا تشجع الطلاب على المشاركة والحوار وإبداء الرأي والتفكير والقدرة على الإبداع.

٤. عزلة التعليم العالي :

تعاني جامعاتنا في العالم العربي من العزلة عن المجتمع وعن محيطها الاجتماعي والاقتصادي، فكل قسم من أقسامها يواصل استخدام برامجه التقليدية دون الانفتاح على بقية الأقسام العلمية وتبادل المعلومات والمعرفة مع بعضها البعض، كما أن الفجوة أصبحت كبيرة بين ما تقدمه الأقسام الأكاديمية من برامج ومتطلبات أسواق العمل في البلدان العربية.

٥. عدم التوازن في البرامج المقدمة:

لا يجادل أحد في أن التنمية تتطلب توفير عدد كافٍ من العلماء والتقنيين في البلاد لا تقل نسبتهم عن ٢,٥٪ من السكان ولكن الاحصائيات تدل على أن معظم البلاد العربية لا تتوفر فيها إلا نسبة قدرها ٠,٣٪ أي أن عدد العلماء والمهندسين في كل مليون نسمة لا يتجاوز ثلاثمائة فرد، في حين أن عددهم في المجتمعات الغربية يبلغ ٣٦٠٠ فرد في كل

مليون. كما تدل الاحصائيات على أنه وبالرغم من أن كليات العلوم والهندسة تشكل أكثر من نصف الكليات في جامعاتنا العربية (٥١,٥٪) فإن عدد طلابها يقل عن ثلث مجموع الطلاب الملتحقين في الجامعات (٣١,٩٪) كما تذكر بعض الاحصائيات أن (٥٢,٣٪) من جملة طلبة البكالوريوس سنة (١٩٩٥م - ١٩٩٦م) في الوطن العربي هم من المتخصصين في الآداب والعلوم الانسانية في حين لا يوجد سوق لها. علماً أن (٩,٨٪) فقط من خريجي ذلك العام من المتخصصين في الهندسة و(٩,٦٪) في العلوم و (٧,٤٪) في العلوم الطبية و (٣,٠٪) في الزراعة.

٦. قلة البحوث العلمية وتدني الموارد المالية المرصودة لها:

أشرنا فيما سبق بأن البحث العلمي هو الوظيفة الأساسية الثانية للجامعة وعلى الرغم من هذه الحقيقة إلا أن جامعاتنا العربية تفتقر إلى الآليات والموارد المادية والبشرية للقيام بهذه الوظيفة على الوجه المطلوب فالباحث العلمي في أحسن حالاته لا يُرصد له أكثر من ٥,٠٪ من الناتج القومي في حين يُخصص في الدول المتقدمة أكثر من ٦٪ من ناتجها القومي أما الدراسات البحثية التي يقوم بها طلاب الدراسات العليا في جامعاتنا فهي في معظمها مجرد تمارين رياضية تبقى رهينة رفوف المكتبة ولا علاقة لها بما يجري في قطاعات الانتاج والصناعة.

٧. الرقابة الحكومية وعدم المرونة الإدارية:

أغلب الجامعات في بلداننا العربية هي مؤسسات حكومية وتخضع لرقابة إدارية ومالية من قبل الدولة ولا تخضع حالياً لرقابة علمية، فلا يوجد تقييم دولي لبرامجها (إلا ما قل منها) ومناهجها وأبحاثها وتجهيزاتها من قبل مؤسسة مستقلة وطنية كما هو الحال في الغرب حيث تتمتع الجامعات باستقلالية ذاتية وحرية أكاديمية، ولكنها في الوقت نفسه تخضع لتقييم مستمر من قبل مؤسسات مستقلة متخصصة محلية ووطنية، وهذه المؤسسات تضطلع بتقييم الجامعات وتصنيفها لطلاع عليها الطلاب وأولياء أمورهم ليتمكنوا من اختيار الجامعة المعترف بها والتي تتمشى مع طموحاتهم وفي هذا السياق يقول سعيد المدير التنفيذي لوحدة إدارة المشروعات بوزارة التعليم العالي بمصر " إن خلو قائمة أفضل خمسمائة جامعة في العالم، والتي أصدرتها جامعة شنغهاي الصينية عام ٢٠٠٤م من أية جامعة عربية يجعل من الضروري إلقاء الضوء على معايير الاختيار التي ارتكزت على تقييم البحث العلمي بالجامعات وليس على البرامج الأكاديمية والتعليمية، علماً بأن التقييم الذي أعدته جامعة شنغهاي للعام ٢٠٠٧م قد أحتلت جامعة القاهرة المركز الـ ٤٠٣ من الخمسمائة، وعلى الرغم من هذا إلا أن جامعاتنا (سوى جامعة القاهرة) قد أخفقت في انطباق المعايير التي اعتمدها جامعة شنغهاي في تصنيفها للجامعات والتي ارتكزت على المعايير التالية:

١. جودة العملية التعليمية.
٢. جودة أعضاء هيئة التدريس.
٣. جودة مخرجات الأبحاث.
٤. عدد الأساتذة الحاصلين على جائزة نوبل أو على جوائز عالمية.
٥. عدد الباحثين الذين ظهرت أبحاثهم في مجلات ودوريات علمية.
٦. عدد الدراسات العلمية رفيعة المستوى التي نشرت في كتب أو مجلات علمية متميزة.
٧. عدد الدراسات العلمية رفيعة المستوى التي نشرت في دوريات ومجلات علمية متميزة. " ٢٥

وترى اليوسف مديرة مؤسسة الاعتماد الأكاديمي بوزارة التعليم العالي بالملكة الأردنية أن هناك ضرورة لوجود هيئات الاعتماد لكثرة وتعدد مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية، لكنها تتفق مع الرأي القائل بأن تجربة هذه الهيئات لم تحقق النجاح المنشود، وتشرح اليوسف قائلة " لقد شهد قطاع التعليم العالي في الوطن العربي تزايداً كبيراً من خلال العقدين

الماضين، ففي الأردن على سبيل المثال ازداد عدد الطلبة المتحقين بالجامعات الأردنية للحصول على درجة البكالوريوس من (٣٤٩٨٤) طالباً عام ١٩٩٠م إلى (١٩٤٠٤١) طالباً في عام ٢٠٠٥م أي بزيادة ٥٥٠٪ وتلبية لهذه الزيادة فقد وصل عدد الجامعات الحكومية والخاصة في عام ٢٠٠٦م إلى ٢٥ جامعة مقابل ٤ جامعات في عام ١٩٩٠م إضافة إلى ٣٨ كلية جامعية متوسطة تمنح درجة الدبلوم المتوسط. ونظراً لهذه الكثرة النسبية في الجامعات والكليات في الدول العربية فقد روي أهمية إيجاد هيئات للاعتماد " وعلى الرغم من إنشائها إلا أن اليوسف تقول " وعلى الرغم من الأثر الإيجابي الذي عكسته تلك التجربة على أداء المؤسسات التعليمية، لم تستطع تلك الهيئات أن تطور وتحفز روح التنافس بين الجامعات على الصعيد الوطني أو الاقليمي بالشكل المطلوب ٢٦ " ومن أهم أسباب تعثر هذه الهيئات ما يلي:

١. تركيز معايير الاعتماد بشكل عام على الجانب الكمي.
٢. عدم وجود إدارة الجودة.
٣. غياب ثقافة الجودة.

٨. التدريس باللغة الإنجليزية:

من النادر أن تدرس العلوم في الجامعات العربية باللغة العربية ولا حتى في البحث العلمي، ويستخدم أعضاء هيئة التدريس اللغة الإنجليزية، وتدل جميع الأبحاث على أن الطالب الذي يتلقى المعلومات بلغة غير لغته الأصلية لا يستطيع أن يستوعبها بصورة جيدة وعليه فإنه لا يتمكن من الإبداع بها، إضافة إلى ذلك عدم قدرة الطالب على فهم المعلومة بصورة فعالة ٢٧.

كما سبق ذكره من معوقات وتحديات للجامعات بالوطن العربي والتي نلخصها في عدم القدرة على الاستيعاب لأعداد الطلاب الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، ولعدم وجود الجدلية في ممارسة البحوث ذات الطابع التطبيقي الذي يساعد الجامعات من الخروج من قوقعتها والاهتمام بشؤون المجتمع وكثرة عدد العلماء المنتمين للجامعات والحائزين على جوائز عالمية، ولعدم الاكتراث في تطبيق مبدأ الجودة، كذلك الثقافة السلطوية التي يمارسها أعضاء هيئة التدريس مما يؤدي إلى انقطاع الصلة بينهم وبين الطلبة، بالإضافة إلى عدم وجود التقييم الدوري المؤسسي والخارجي للبرامج والتخصصات التي تقدمها الجامعات وعدم وجود التوازن بين التخصصات المقدمة مما يؤثر سلباً على مخرجات الجامعات من ارتفاع في نسب الطلاب المتخصصين في مجالات الآداب والعلوم الانسانية على حساب التخصصات التقنية والعلمية التي تخدم التنمية وتوجب على متطلبات سوق العمل. من هذا كله نجد أن:

أولاً: الجامعات في الدول العربية تكون عرضة للانتقاد لعدم قدرتها على التنافس سواءً على المحيط الاقليمي أو العالمي ونجد أن التقييم الذي أصدرته جامعة شنغهاي عام ٢٠٠٤م لم يشمل أي جامعة عربية من الجامعات الخمسمائة التي تضمنها التقييم ويبين الجدول التالي بعضاً من الجامعات في بعض الدول على المستوى الاقليمي والعالمي

تقييم جامعة شنغهاي لعام ٢٠٠٤م^{٢٨}

اسم الدولة	عدد الجامعات
اسرائيل	٧ جامعات
جنوب أفريقيا	٤ جامعات
الولايات المتحدة	١٧ جامعة
بريطانيا	جامعة واحدة

ثانياً: ولعل هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى عدم توفر المقاعد الدراسية في الجامعات الوطنية وكذلك عزوف الطلاب وأولياء أمورهم لندني مستوى الجامعات، وقد وجد القطاع الخاص من هذه العوامل أموراً مشجعة للاستثمار في مجال التعليم العالي وذلك بإنشاء الجامعات والكليات الجامعية الخاصة وحيث أن القطاع الخاص لديه الموارد المالية ولكنه يفتقد إلى الخبرة لإيجاد مؤسسات جامعية ذات مستوى متميز فقد رأى أهمية المشاركة لإنشاء مثل هذه المؤسسات مع جامعات أجنبية مرموقة لديها الرغبة في على الدخول في المشاريع التعليمية في الدول العربية من خلال امكانية افتتاح فروع لها، وقد ساعد انضمام بعض الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية إلى وجود فرص سانحة لتلك الجامعات الغربية العريقة أن تجد لها موطئ قدم في العديد من البلدان العربية ولا شك فإن هذه الفروع ستشهد زيادة ملحوظة من حيث العدد كلما انضمت دول عربية أخرى إلى منظمة التجارة العالمية. ونظراً لأهمية اختيار القطاع الخاص في الدول العربية لبعض الجامعات الغربية للمشاركة في هذه المشاريع العملاقة والمرجحة فإنه يجد نفسه منساقاً إلى تلك الجامعات الغربية وبخاصة تلك التي تدرس باللغة الانجليزية والجدول التالي يبين تلك الجامعات المتميزة في العديد من البلدان العربية الناطقة باللغة الانجليزية:

اسم البلد	الجامعات
بريطانيا	جامعة كامبرج
	جامعة اكسفورد
	امبريال لندن كولج
	كلية لندن الجامعية
	جامعة ادمبرا
	جامعة برستول
	جامعة شيفليدز
	جامعة ماننستز
	جامعة ناتنجهام
الولايات المتحدة	جامعة برنستون
	جامعة هارفارد
	جامعة ييل
	معهد كاليفورنيا التقني
	جامعة ستانفورد

معهد ماستيوشس التقني	
جامعة بنسلفنيا	
جامعة دوك	
كلية بارتموث	
جامعة كولومبيا	
جامعة شيكاغو	
جامعة ماجيبيل	كندا
كلية كوينز	
جامعة تورنتو	
جامعة برتش كولومبيا	
جامعة أونتاريو الغربية	
جامعة البرتا	
جامعة شير بروك	
جامعة لافال	
جامعة مونتريال	
جامعة ساسكاتشوان	
جامعة إيرلندا الوطنية	
كلية كورك الجامعية	
جامعة مدينة دبلن	
جامعة استراليا الوطنية	أستراليا
جامعة ملبورن	
جامعة سيدني	
جامعة كوينزلاند	
جامعة سوث ويلز الجديدة	
جامعة موناتش	
جامعة غرب أستراليا	
جامعة أدليد	
جامعة فنلندز جنوب أستراليا	
جامعة ماكيري	
جامعة أوكلاند التقنية	
جامعة لانكولين	
جامعة ميسي	
جامعة أوكلاند	
جامعة أوتاجو	

اتفاقيات الجات والتعليم العالمي في الوطن العربي:

تمثل منظمة التجارة العالمية أبرز مظاهر العولمة التي يرى الكثيرون ضرورة اللحاق بركبها والانضمام لاتفاقيات التجارة العالمية لما في ذلك من عوائد إيجابية للدول الأعضاء. وكذلك لاعتبارات عديدة متداخلة سياسية وقانونية واجتماعية واقتصادية ونظراً لأن هذا البحث يتناول دور الجامعات الأجنبية في الوطن العربي وآلية دخولها إلى مشروعات السوق التعليمية من خلال رأس المال الوطني فلعله من المفيد أن نتحدث ولو بصورة موجزة عن منظمة التجارة العالمية (WTO) وهي المنظمة التي تعني بتنظيم التجارة العالمية وتضم حالياً ١٣٩ دولة من دول العالم وهي تطور لتنظيم عالمي آخر مازال مصطلحه الأكثر استخداماً ألا وهو اتفاقيات تعرفه التجارة العامة **General Agreement on Tariffs and Trades** وهو ما يعرف اختصاراً باتفاقيات الجات (GATT) ٢٩

والذي برزت بما يعرف من خلال مفاوضات الأوروحوواي (١٩٨٦م-١٩٩٤م) التي اشتملت على أكثر من ١٦٠ قطاعاً و يصنف التعليم على أنه أحد هذه القطاعات التي تهتم بتقديم الخدمات للأفراد في مختلف الدول وفقاً لاتفاقيات ثنائية والتي ما تلبث أن تكون ملزمة لجميع الأطراف الأعضاء في المنظمة، ويأخذ التعليم وبخاصة العالي طريقه إلى التطبيق في اتفاقية التجارة العالمية من خلال عدد من الآليات نذكر منها:

أولاً: الحصول على خدمة التعليم العالي من خارج حدود الدولة ولعل التعليم عن بعد يعتبر أحد الوسائل لنفاذ التعليم الأجنبي إلى حدود دولة أخرى عضو في المنظمة.

ثانياً: النموذج الانتقالي حيث يتم انتقال العديد من الطلاب للدراسة في الدول المتقدمة وهنا يعتبرون هؤلاء الطلاب مستهلكين لخدمة التعليم في تلك الدول.

ثالثاً: النموذج التجاري كان تتقدم أحد الجامعات الغربية خدماتها التعليمية على أراضي دولة أخرى عضو في المنظمة. رابعاً: نموذج الاستعانة بأعضاء هيئة تدريس من دول غربية للعمل في المجال الأكاديمي في جامعات دول أخرى أعضاء في المنظمة.

ولاشك فإن هذه النماذج من تقديم وتلقي الخدمات التعليمية تخضع لضوابط معينة حيث يمكن على سبيل المثال كما يقول الخازم " تحديد عدد مزودي الخدمة أو السلعة، تحديد قيمة السلع أو الخدمات المسموح بالاستثمار بها، تحديد عدد العمليات ، تحديد أعداد الجامعيين، تحديد نسبة المشاركة الأجنبية أو تحديد معايير معينة مهمة بناءً على قوانين ومعايير محلية وتحديد القطاعات المستثناة والجدولة الزمنية لتغيير الاتفاقيات وهي الأهم والأصعب " ٣٠. والسؤال المهم الذي يجب أن يطرح في هذا المجال هو هل من الممكن استثناء التعليم والصحة مثلاً من طاولة المفاوضات؟ هناك بعض الدول مثل اليونان وكندا التي لا تسمح بوجود نظام تعليم أجنبي على أراضيها وكذلك تركيا التي تسمح بقيام المؤسسات الأكاديمية الأجنبية لتدريس الأجانب فقط.

ولكن في وضع مثل وضع بعض الدول العربية التي يعاني فيها التعليم العالي من تدني في الجودة وعدم القدرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الراغبين في الالتحاق في الجامعات فليس لها بد من الاستعانة بوجود جامعات غربية تؤدي خدمات التعليم العالي جنباً إلى جنب مع الجامعات الوطنية مع اختلافها مع الجامعات العربية من حيث القدرات والمعدات والأجهزة والخبرة الأكاديمية والمرونة الإدارية:

29 - محمد عبدالله الخازم، التعليم العالمي في الميزان، الدار العربية للطباعة والنشر، ٢٠٠٦ م ص ٤٠.

30- المصدر السابق.

١. الخبرة الطويلة لدى تلك الجامعات الأجنبية.
 ٢. المرونة في اتخاذ القرار.
 ٣. وجود أعضاء هيئة تدريس متميزين.
 ٤. وجود الجو الأكاديمي المعين على التعلم.
 ٥. وجود علاقات أقل رسمية بين الطلاب والأساتذة.
 ٦. القدرة على البحث بطرق أكثر فعالية - من حيث الآليات ومن حيث التمويل.
 ٧. جودة المخرجات حيث يتمكن الخريجون من إتقان اللغة الإنجليزية والمهارات الأخرى المطلوبة لسوق العمل.
- ومن هذا كله نجد أن جامعاتنا العربية قد لا تكون على مستوى المنافسة مع هذه المؤسسات الأجنبية وذلك لعدد من الأسباب مثل:

١. تقييد الجامعات من الناحية الإدارية بنظام حكومي.
٢. عدم القدرة على التغيير والمرونة.
٣. عدم وجود القدرة على الاستيعاب.
٤. تدني مستوى الجودة في المخرجات.
٥. وجود الجو الخانق لأعضاء هيئة التدريس من حيث الحرية الأكاديمية.
٦. عدم وجود العلاقة الحميمة بين الأساتذة والطلبة.
٧. عدم وجود الكتاب الجامعي المناسب.
٨. عدم القدرة على القيام بالبحوث التعاقدية ذات العلاقة بالمشكلات المحلية.
٩. الافتقار إلى المعدات والتجهيزات المطلوبة للعملية التعليمية في المستوى الجامعي.
١٠. وجود بعض الجامعات كامتداد للمدارس الثانوية من حيث أسلوب التدريس المعتمد على التلقين، وكذلك جدولة المواد واتباع الأسلوب الفصلي أو السنوي بدلاً من أسلوب الساعات المعتمدة والتي تجعل من الطالب أكثر اعتمادية على نفسه وقدرته على تحمل مسؤوليات ما يختار دراسته من مواد في فصل دراسي معين.
١١. عدم مواءمة مخرجاتها من الكوادر مع متطلبات سوق العمل حيث أن أكثر من ٧٠٪ من الخريجين من هذه الجامعات في التخصصات الأدبية والعلوم الإنسانية.

من كل هذه الأسباب ستجد جامعاتنا العربية صعوبة في المنافسة مع المؤسسات التعليمية الغربية الغازية والتي تجدد قبولاً من ذوي العلاقة- ونخص هنا الطلبة وأولياء الأمور- . وعليه فلا بد لجامعاتنا العربية أن تقوم بإعادة النظر حول استراتيجياتها ووظائفها وعلاقتها مع المجتمعات المحلية والإقليمية والعالمية لكي تصبح قادرة على البقاء والمنافسة من حيث الجودة والأداء ولا يتأتى ذلك إلا من خلال نظرة فاحصة لأهداف التعليم العالي في الوطن العربي والتي تتمحور حول ما يلي:

١. قدرة الجامعات على مواجهة الضغوط الأجنبية إما من جانب الدولة أو من جانب القوى الرأسمالية والشركات الاستثمارية الأجنبية في مجالات التعليم العالي.
٢. لا شك بأن عملية التغيير في التعليم العالي أمر بالغ الصعوبة وعلى الجامعات أن تطرق باب التغيير فإنه إذا بدأ سوف يستمر.

٣. أن تكون الجامعات أكثر التصاقاً بالمجتمع وتنظر إلى دورها من منطلق شمولي يأخذ بالاعتبار:

أ- إعادة تشكيل وظائف الجامعة.

ب- المشاركة في استراتيجيات التنمية.

ج- أهمية الإصلاح الداخلي في الجامعات والتي تشتمل على عدد من القضايا ومن أهمها:

■ تقويم الاحتياجات.

■ قلة الوظائف في الكوادر الأكاديمية.

■ زيادة الموارد المالية

٤. أهمية قدرة الجامعات على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية من حيث الجنس والجغرافيا.

٥. ربط التعليم الجامعي بالمجتمع من حيث البرامج والبحوث والانتاج العلمي.

٦. المشاركة في التنمية الثقافية على المستوى الوطني والاقليمي.

٧. العمل على تضمين المشكلات الدولية والاقتصادية والاجتماعية في برامجها التعليمية والأكاديمية.

٨. العمل على تحقيق الاستقلالية الادارية والعلمية بالاضافة إلى الاستقلالية الاكاديمية لكل من الجامعة وأعضاء هيئة التدريس.

٩. إدخال برامج جديدة مطلوبة لسوق العمل ومواكبة التعليم العالي الجديد بما تفرضه قضية العولمة من تخريج علماء أكفاء وإداريين قيادين بصفة عالمية.

١٠. تفعيل دور الجامعات العربية في محيطها الاجتماعي وهو ما يقترحه بو بطانه في مفهوم الجامعة الايجابية والتي يعنى تكيفها الابداعي في عملية البحث عن نماذج وممارسات تعنى بالاحتياجات والشروط والامكانات التي تميز خصوصية مؤسسات التعليم العالي وتطويره والمجتمعات المحلية والبلدان والمناطق، كما ينبغي تنمية التعليم العالي وتطويره في مجتمعاتنا العربية، وأن يعتبر أساساً من العملية الأوسع للتغييرات الجارية في المجتمع المعاصر.

مما تقدم من العديد من التحديات والانتقادات الموجهة للتعليم العالي في الوطن العربي وعدم قدرة مؤسساته التعليمية على مواجهة الضغوط الناتجة عن عدم إعادة قراءة وظائف الجامعة وعلاقتها بالاقتصاد والانتاج من ناحية أو وجودها أمام تحديات جديدة ناتجة عن وجود جامعات غربية بتجربتها الطويلة وآليات تشغيلها المرنة والمتحددة. وعلى الرغم من ذلك كله لا بد وأن يكون هناك فسحة من أمل تستطيع جامعاتنا من خلالها إثبات وجودها والتفكير بجدية حول ماهو مطلوب منها سواءً على المستوى التعليمي أو المستوى الخدمي الذي يحتاج إليه المجتمع، ولكي يتم ذلك لا بد من خطة استراتيجية تأخذ بالتعليم العالي في الوطن العربي إلى مرحلة أخرى من العمل الجاد حيال التصدي للتحديات الذي تواجه التعليم العالي ومن هذه التحديات مايلي:

١. التصدي للتحديات على مستوى الإعداد والتأهيل، فمن الطبيعي أن تكون هناك مهن تختفي وليس لها ضرورة وخروج مهن جديدة يتطلبها المجتمع واقتصاديات السوق.

٢. تحديات بالخروج بالتعليم العالي من التقليدية إلى توظيف التقنية الحديثة في الفصول الدراسية التي تساعد الطلاب على الحصول على المعرفة بكل يسر كما يوفر في الوقت نفسه وسائل التحليل التي يتطلبها المجال التطبيقي في التخصص.

٣. تحديات تتعلق بكيفية استثمار المعرفة وتطويرها للحلول التي يحتاج إليها الطلبة إما في دراستهم أو في وجود الحلول للمشكلات التي قد تواجه مسيرة التنمية خارج أسوار الجامعة.

٤. التصدي للتحديات المتعلقة بالتمويل والعمل على إيجاد آليات جديدة لتمويل التعليم العالي التي تخفف من إهدار المال العام دون مردود إيجابي مفيد.
٥. أهمية أن تأخذ الاستراتيجية بتعميم التعليم العالي وانتشاره في أجزاء الوطن الواحد من حيث التوزيع الجغرافي والتوزيع والجنسي.
٦. أهمية العمل على الأخذ بمبدأ الحصول على مصادر التعليم الجديدة من خلال المصادر الدولية كالانترنت والتي تساعد على تخفيض تكاليف العملية التعليمية إلى أكثر من ٧٠٪ من التكلفة التقليدية.
٧. أهمية الانفتاح على مواقع عالم العمل والاقتصاد بشكل عام وعلى العمل المنتج بوجه خاص.
٨. أهمية التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات التي بدأت تقوم بإعداد برامج التعليم والتدريب لمرحلة ما بعد الثانوية العامة وهي بذلك تستقطب العديد من الطلاب للأخراط في برامجها التطبيقية التي يرى الطلبة بأن لها علاقة بالحصول على وظائف يتطلبها عالم الإنتاج والاقتصاد.
٩. الأخذ بمبدأ العالمية لإعداد طلاب الجامعة، فلم يعد أي مجتمع يعيش في عزلة ولذلك فمن الضروري إعداد الخريجين ليكونوا أكثر عالمية في تفكيرهم وتوجهاتهم.
١٠. أهمية وجود حلول لهجرة العقول التي بدأت جامعاتنا في العالم العربي تعاني منها وذلك بإعادة النظر في العديد من الأمور التي تمس عضو هيئة التدريس إما من حيث المردود المالي و من حيث قدرته على القيام بالبحوث دون أي عوائق أو بيروقراطية، إضافة إلى وجود الجو الأكاديمي المشجع، ووجود الاستقلالية الأكاديمية في الجامعات.
١١. العمل على أهمية عدم التعامل مع الجامعة من قبل الحكومات على أنها وزارات ذات إجراءات إدارية من نوع خاص.
١٢. العمل على التحديات التي تواجه العالم العربي في ظل متغيرات الألفية الثالثة وبخاصة ما يتعلق بالتعليم العالي مثل اتفاقيات الجات والعولمة وثورة المعلومات والاتصال.
١٣. العمل على الارتقاء بنظم التعليم العالي لكي تكون في مستوى المنافسة مع الجامعات الأجنبية الموجودة في الدول العربية في الوقت الحاضر وازدياد أعدادها في المستقبل.
١٤. العمل على وجود موارد تمويلية جديدة وغير تقليدية وخاصة بعد الانحسار الكبير لدور الدولة في توظيف موارد مالية أكبر للجامعات.
١٥. العمل على الاستفادة من أنماط التعليم الجديدة مثل الجامعة المفتوحة والجامعات الافتراضية والتعليم عن بعد، تلك الأنماط التي بإمكانها توصيل التعليم العالي لمن يرغبونه وبتكلفة أقل بكثير مما عليه الآن في الجامعات التقليدية.

الخاتمة

يعد التعليم العالي العنصر الرئيس في عملية تطور المجتمعات التي شهدت في الآونة الأخيرة تغييرات كبيرة نتيجة للإنجازات العلمية المذهلة التي تحققت في أواخر القرن العشرين . ومن المتوقع أن تؤدي السرعة الحالية في تطور الابتكارات العلمية إلى تحقيق إنجازات قد تفوق الخيال وتتجاوز الحدود التقليدية مما ينعكس في المدى البعيد على النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وعلى مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي على ألا تكون في موقف ردة الفعل وإنما يجب أن تكون على مستوى التحديات من خلال أخذ المبادرات التي تأخذ بالتعليم إلى الإصلاح والخروج به من واقعه التقليدي المحبط.

إن عدم وجود استراتيجية واضحة لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي في دول العالم العربي سيجعل من جامعاتنا مؤسسات متخلفة تحاول اللحاق بالمستجدات العالمية ومنافسة الجامعات الغربية الموجودة في بعض دولنا دون وجود الآليات

المطلوبة لتحقيق ذلك نتيجة لعدم وجود الرؤية والرسالة الواضحتين التي تضيء الطريق نحو السعي لتحقيق الأهداف لتطوير التعليم العام بصفة عامة والتعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية بصفة خاصة.

وختاماً نقدم للقارئ ما ساقته إحدى الدول العربية من تعريف للتعليم الجامعي على أنه " كل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به الجامعة من خلال كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والإرتقاء به حضارياً، متوخية في ذلك الاسهام في رقي الفكر وتقدم العلم، وتنمية القيم الانسانية، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات، واعداد الانسان المزود بالمعرفة وطرق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم في بناء المجتمع وصنع المستقبل وخدمة الانسانية. "

فهل يترى أن الاستراتيجية المتوقعة والمطلوبة لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية ستأخذ بعين الاعتبار هذا التعريف السامي للتعليم الجامعي إلى واقع التطبيق؟ قد لا يكون الجواب بنعم، وعليه فإن غياب مثل هذه الاستراتيجية سوف يؤدي بطبيعة الحال إلى تدني الجودة في إعداد الخريجين وزيادة في نقص الخبراء والعلماء، وزيادة في البطالة والاستمرار في استقطاب القوى البشرية الأجنبية المؤهلة للقيام بتقديم الخدمات التعليمية المطلوبة في العديد من الدول العربية.

المراجع

١. وزارة التعليم العالي ، التقرير الوطني الشامل عن التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، الرياض ، ١٩٩٩-٢٠٠٠م
٢. إبراهيم الناصر ، العولمة ، مقاومة واستثمار ، كتاب البيان ، الرياض ، ١٤٢٦هـ
٣. بسام العربي ، مشكلات التعليم العالي، دراسة، المجلد الثاني والعشرين، رجب ١٤١٦هـ.
٤. دسман فيصل محجوب ، التدريب والتقنية ، العدد ٩٢ ، سبتمبر ٢٠٠٦م
٥. رشدي أحمد طعيمة ومحمد بن سليمان البندري ، التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٤م
٦. طلال أبو غزالة ، تحرير الخدمات المهنية وانعكاساتها على التعليم العالي ، محاضرة ، الجامعة الأردنية ، كلية الحقوق ، ١٩٩٨م
٧. عبدالله بوظانه، تقوية الروابط بين التعليم العالي وعالم العمل، مجلة التربية الجديدة، تونس ١٩٩٠م
٨. عبدالله الكبيسي ومحمود قنبر، دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع، وقائع المؤتمر العلمي للدورة الرابعة والعشرين لمجلس اتحاد الجامعات العربية، قطر، ١٩٩١م
٩. عبدالله الزكي، الجامعة والمجتمع، مجلة الفصيل، ربيع الثاني ١٤٠٠هـ.
١٠. عبدالعزيز السنبل ونورالدين عبدالجواد، الادوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربية في مجال خدمة المجتمع، مكتب التربية العربي، الرياض ، ١٩٩٣م
١١. عبدالعزيز الجلال، تطور الجامعة من منظور تاريخي مقارن، مؤتمر رسالة الجامعة، جامعة الملك سعود، ذو القعدة ١٣٩٤هـ .
١٢. ليميا محمد أحمد السيد ، العولمة ورسالة إلى الجامعة ، رؤية مستقبلية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٢م
١٣. نورة السعيد ، حوار حول آثار العولمة على تنمية المجتمع المسلم ، لقاء على شبكة الفجر
١٤. محمد محفوظ ، العولمة وتحولات العالم ، المركز العربي الثقافي ، مكتبة النيل والفرات ، الدار البيضاء ، ٢٠٠٣م
١٥. محمد عبدالله الحازمي ، التعليم العالي في الميزان ، الدار العربية للطباعة والنشر ، ٢٠٠٦م
١٦. محمد منير موسى ، التعليم الجامعي المعاصر، قضاياها واتجاهاته، دار النهضة، القاهرة، ١٩٧٧م
١٧. محمد أحمد الرشيد، التعليم العالي وسوق العمل، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، رؤى مستقبلية، الجزء الأول، شوال ١٤١٨هـ.

- ١٨ . محمد عبدالحميد مرسى، التعليم العالى ومسؤولياته في تنمية دول الخليج العربي، مكتب التربية العربي، يناير ١٩٨٢ م
- ١٩ . Halsey. H. A. 'The changing functions of the universities in education' Economy and Society. Edited by A. H. Halsey and Others. The free press of Glencoe. New york. 1963
- ٢٠ . G. The educational system of Great Britain and Ireland. Clarendon press. Oxford. 'Balfour 1965
- ٢١ . Clark Kerr. The uses of the university. Harper & row Publishers. 1975
- ٢٢ . Jaroslav Pelican. The idea of the university. A reexamination. Yale university plan. New Haven and London. 1992.